

أثر القيادة التحويلية على الرشاقة التنظيمية: دراسة ميدانية على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

محمد، حنان رمضان علي، عواد، عمرو محمد أحمد، و محمد، عنايات إبراهيم محمد.
(٢٠٢٢). أثر القيادة التحويلية على الرشاقة التنظيمية: دراسة ميدانية على الجهاز
المركزي للتنظيم والإدارة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٤ ، ١٣٩ - ١٦٥. مسترجع
من <http://search.mandumah.com/Record/1372948>



تحليل حداثة المراجع:

عند فحص قائمة المراجع في الدراسة الأولى، نلاحظ أن الباحثة اعتمدت على مزيج متوازن من المراجع الحديثة والكلاسيكية. المراجع الحديثة تغطي الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، وهذا ممتاز لأن البحث نُشر عام ٢٠٢٢، مما يعني أن الباحثة تابعت أحدث الإصدارات العلمية في مجالها حتى قبل سنة واحدة من نشر بحثها. هذا يعكس حرصاً على مواكبة التطورات المعاصرة في موضوع القيادة التحويلية والرشاقة التنظيمية. في الوقت نفسه، لم تهمل الباحثة المراجع الكلاسيكية التأسيسية من الثمانينيات والتسعينيات التي أسست لمفهوم القيادة التحويلية، وهذا صحيح منهجياً لأن الأبحاث الجيدة تبني على الأسس النظرية الراسخة ثم تضيف إليها التطورات الحديثة. المشكلة الوحيدة الملحوظة هي قلة المراجع العربية الحديثة

تحليل حداثة المراجع:

بشكل عام، حيث اعتمدت الباحثة بشكل شبه كامل على المراجع الأجنبية الغربية. كباحثين عرب يطبقون دراساتهم في بيئات عربية، علينا البحث بجدية أكبر عن الإنتاج العلمي العربي المعاصر في مجالاتنا حتى لو كان أقل من الإنتاج الأجنبي، لأن هذا يعزز ارتباط البحث بالسياق الثقافي والتنظيمي والاقتصادي المحلي ويجعل النتائج أكثر قابلية للتطبيق..

من حيث التنوع في أنواع المصادر، قدمت الباحثة مجموعة متنوعة تشمل كتباً أكاديمية مرجعية معترف بها دولياً في مجال إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، ومقالات علمية منشورة في دوريات محكمة مرموقة، ودراسات تطبيقية ميدانية سابقة من بيئات مختلفة. هذا التنوع في أنواع المصادر يعطي عمقاً حقيقياً للإطار النظري ويظهر أن الباحثة لم تكتفِ بنوع واحد من المعرفة، بل جمعت بين المعرفة النظرية الشاملة من الكتب والمعرفة التطبيقية المتخصصة من المقالات البحثية

هذا نهج سليم يجب أن نتعلمه كباحثين. لكن التنوع المفقود هنا هو التنوع الجغرافي والثقافي للمصادر، فمعظم المراجع من بيئات غربية أوروبية وأمريكية، مع غياب شبه كامل للدراسات العربية أو حتى الآسيوية أو الإفريقية. هذا يخلق فجوة حقيقية بين الإطار النظري المبني على سياقات غربية والتطبيق الميداني في بيئة مصرية مختلفة ثقافياً وتنظيمياً. كان من المفيد جداً أن تبحث الباحثة في قواعد البيانات العربية مثل دار المنظومة، وأن تراجع المجلات العربية المحكمة في الإدارة، وأن تضيف دراسات من دول عربية أخرى مثل السعودية والإمارات والأردن التي لديها إنتاج علمي جيد في هذا المجال.

الاتساق يعني أن المراجع مترابطة منطقياً وتخدم بناء الحجة البحثية بشكل متسلسل ومتناسك. في الدراسة الأولى، نجحت الباحثة إلى حد كبير في تحقيق هذا الاتساق، حيث بدأت بالمراجع الكلاسيكية التي أسست لمفهوم القيادة التحويلية في الثمانينيات، ثم انتقلت تدريجياً إلى الدراسات الأحدث التي طورت المفهوم وطبقته في سياقات مختلفة، وصولاً إلى أحدث الأبحاث التي تربط القيادة التحويلية بالرشاقة التنظيمية. هذا التسلسل المنطقي يعطي القارئ إحساساً بتطور المفهوم عبر الزمن ويبني فهماً تراكمياً للموضوع. لكن هناك نقطة ضعف في الاتساق تتعلق بعدم مناقشة الفروقات الثقافية بين البيئات التي أجريت فيها الدراسات المرجعية والبيئة المصرية. معظم المراجع من بيئات غربية متقدمة تنظيمياً، والباحثة لم تناقش بشكل كافٍ كيف يمكن تكييف هذه المفاهيم مع الخصوصية المصرية.

أثر الرقابة التنظيمية على الفاعلية التنظيمية: دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الجلدية العراقية

الصالح، لينا عمران، الصقال، معتز أحمد، و السلطاني، أمال منصور. (٢٠٢١). أثر الرقابة التنظيمية على الفاعلية التنظيمية: دراسة ميدانية في الشركة العامة للصناعات الجلدية العراقية. المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، مج ٢، ع ٤٤، ٩٣ - ١١٥. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1132461>



تقييم معيار الحداثة في المراجع:

عند فحص قائمة المراجع في الدراسة الثانية، نلاحظ أن معظم المراجع من الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، مع قلة قليلة من ٢٠١٩-٢٠٢٠، رغم أن البحث نُشر عام ٢٠٢١. هذا يعني أن الباحثين لم يتابعوا الإصدارات العلمية الحديثة جداً في السنتين الأخيرتين قبل نشر بحثهم، وهذه فترة حرجة شهدت تطورات كبيرة في مفهوم الرشاقة التنظيمية بسبب جائحة كورونا التي أبرزت أهمية هذا المفهوم بشكل غير مسبوق. غياب المراجع من ٢٠٢٠-٢٠٢١ يضعف من حداثة البحث ويجعله يبدو وكأنه لم يواكب أحدث النقاشات العلمية في المجال. قد يكون السبب في ذلك هو صعوبات حقيقية في الوصول إلى قواعد البيانات العلمية العالمية في العراق بسبب ضعف التمويل وقيود الاشتراكات، وهذه مشكلة نعرفها جيداً في الجامعات العربية.

تقييم معيار الحداثة في المراجع:

لكن حتى مع هذه الصعوبات، كان يمكن للباحثين استخدام المنصات المجانية والمفتوحة للوصول إلى دراسات أحدث. الحداثة ليست رفاهية في البحث العلمي، بل ضرورة لإثبات أن البحث يواكب أحدث التطورات والاكتشافات في المجال. كباحثين، علينا أن نبحث بجدية عن طرق بديلة للوصول للمراجع الحديثة حتى مع محدودية الموارد.

تحليل تنوع المراجع:

من حيث التنوع في أنواع المصادر، تعاني الدراسة الثانية من محدودية واضحة. معظم المراجع هي مقالات علمية من دوريات محكمة، وهذا جيد، لكن مع غياب شبه كامل للكتب الأكاديمية المرجعية الأساسية في المجال. لم يستشهد الباحثون بأي كتب متخصصة في الرشاقة التنظيمية أو الفاعلية التنظيمية أو السلوك التنظيمي أو نظرية المنظمات، وهذا يضعف من عمق الإطار النظري ويجعله يبدو مبنياً فقط على دراسات متفرقة دون أساس نظري شامل من الكتب المرجعية. المشكلة الثانية هي الغياب شبه الكامل للمراجع العربية، حيث استشهد الباحثون بدراسة عربية واحدة فقط من فلسطين رغم أن البحث يُطبق في سياق عراقي.

تحليل تنوع المراجع:

كان من الضروري جداً البحث عن دراسات عراقية سابقة في الإدارة، أو دراسات من دول عربية مشابهة مثل الأردن وسوريا ولبنان ودول الخليج. غياب الدراسات المحلية والإقليمية يجعل البحث معزولاً عن سياقه الثقافي والتنظيمي. أيضاً، غياب التقارير الحكومية أو الصناعية عن قطاع الصناعات الجلدية في العراق يمثل فرصة ضائعة لإثراء البحث بمعلومات واقعية عن القطاع وتحدياته. كباحثين، يجب أن نتذكر أن التنوع يعني تنوع الأشكال والمصادر والسياقات الجغرافية والثقافية

تحليل الاتساق المنهجي:

الاتساق في الدراسة الثانية مقبول لكنه يحتاج لتحسينات واضحة. الباحثون قدموا عدة تعريفات مختلفة للرشاقة التنظيمية من مصادر متنوعة ومن فترات زمنية مختلفة، لكنهم لم يناقشوا هذه التعريفات بشكل نقدي كافٍ ولم يبرروا بوضوح لماذا اختاروا تعريفاً معيناً ليكون التعريف الإجرائي في دراستهم. هذا الغموض يضعف من الاتساق المفاهيمي للبحث ويترك القارئ في حيرة حول الإطار المفاهيمي الدقيق الذي يتبناه الباحثون. المشكلة الثانية هي في قسم الفاعلية التنظيمية، حيث اعتمد الباحثون بشكل شبه كامل على دراسة عربية واحدة قديمة نسبياً دون إثراء هذا القسم بدراسات عربية أحدث أو أكثر تنوعاً. الانتقال بين المراجع الأجنبية والمراجع العربية القليلة كان مفاجئاً وغير سلس، مما يشير إلى حاجة لتحسين البناء المنطقي للإطار النظري. كباحثين، يجب أن نتذكر أن كل مرجع يجب أن يخدم هدفاً واضحاً في بناء الحجة البحثية،

مقارنة بين الدراستين من حيث الحداثة:

عند مقارنة الدراستين من حيث حداثة المراجع، نجد أن الدراسة المصرية الأولى تتفوق بشكل واضح على الدراسة العراقية الثانية. الباحثة المصرية استخدمت مراجع حتى عام ٢٠٢١ أي قبل سنة واحدة فقط من نشر بحثها، بينما الباحثون العراقيون اعتمدوا بشكل أساسي على مراجع من ٢٠١٥-٢٠١٧ مع قلة قليلة أحدث. هذا الفرق يعكس اختلافات في إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات العلمية بين الجامعتين، وربما أيضاً اختلافات في ثقافة المتابعة المستمرة للإصدارات العلمية الجديدة. ما نتعلمه من هذه المقارنة هو أهمية المتابعة الدورية المنتظمة للأدبيات الحديثة في مجال تخصصنا، وضرورة استخدام جميع الوسائل المتاحة - المدفوعة والمجانية - للوصول إلى أحدث الدراسات. الحداثة تعطي البحث مصداقية أكبر وتظهر أن الباحث على اطلاع بأحدث النقاشات والاكتشافات في مجاله. في عصر التحولات السريعة وخاصة بعد جائحة كورونا.

مقارنة بين الدراستين من حيث التنوع:

من حيث التنوع، الدراسة المصرية الأولى أفضل نسبياً من الدراسة العراقية الثانية، حيث تضمنت كتباً مرجعية ومقالات ودراسات تطبيقية، بينما اقتصرَت الثانية على المقالات فقط. لكن كلا الدراستين تعانيان من نفس المشكلة الجوهرية: غياب أو محدودية شديدة في المراجع العربية. هذا يخلق فجوة واضحة بين الإطار النظري المبني على دراسات غربية والتطبيق الميداني في بيئات عربية مختلفة ثقافياً وتنظيمياً. ما نتعلمه من هذه المقارنة هو أن التنوع لا يعني فقط تنوع أشكال المصادر (كتب ومقالات وتقارير)، بل يعني أيضاً وبنفس الأهمية تنوع السياقات الجغرافية والثقافية للدراسات. كباحثين عرب، علينا واجب مزدوج: أولاً، البحث بجدية أكبر عن الإنتاج العلمي العربي في مجالاتنا والاستشهاد به لتعزيز البحث العربي وإبرازه. ثانياً، المساهمة في إثراء هذا الإنتاج العربي بأبحاثنا الخاصة حتى يستفيد منها الباحثون القادمون..

مقارنة بين الدراستين من حيث الاتساق:

الاتساق في كلا الدراستين مقبول لكنه يمكن تحسينه بشكل كبير. الدراسة المصرية أظهرت اتساقاً أفضل في التسلسل التاريخي للمفاهيم من المراجع الكلاسيكية إلى الحديثة، بينما الدراسة العراقية كانت أقل تماسكاً في الانتقال بين المراجع المختلفة. لكن كلا الدراستين تفتقران إلى نقاش نقدي حول كيفية تكييف المفاهيم الغربية مع السياقات العربية. ما نتعلمه هنا هو أن الاتساق لا يعني فقط الترتيب المنطقي للمراجع، بل يعني أيضاً الترابط الفكري بينها وبين سياق البحث التطبيقي. عندما نستشهد بدراسات من بيئات غربية ونطبق بحثنا في بيئة عربية، يجب أن نناقش بصراحة الفروقات الثقافية والتنظيمية وكيف يمكن أن تؤثر على تطبيق المفاهيم. هذا النقاش النقدي يعزز الاتساق ويظهر عمق فهمنا للموضوع. أيضاً، يجب أن نتأكد أن كل مرجع نستخدمه له هدف واضح في بناء حجتنا البحثية، وليس مجرد حشو لزيادة عدد المراجع...



Thank You